البحث الرابع

# دور الاستثمار في مجال الرياضة
## " قراءة في قانون الرياضة رقم ٧٧ لسنة ٢٠١٧"


الدكتور

سيد طه بدوي

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والتشريعات الاقتصادية

بكلية الحقوق جامعة القاهرة

أ.كريم سيد طه بدوي

(المحامي)

**ملخص البحث**

يعد الاستثمار في مجال الرياضة من أهم الاستثمارات حيث دوره كبير في التنمية الاقتصادية للبلد وتحقيق نجاحات متتالية ودخول مصر هذا المجال سيجذب إليها رؤوس أموال خارجية متعددة و ذات شأن٠

كما يلعب الاستثمار الرياضي دوراً مهماً في اقتصاديات الدول نظرًا لأهميته في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ودوره فى استضافة الأحداث الرياضية الكبرى للدول وقد بدأت فكرة إنشاء الشركات الرياضية منذ عملية تطبيق الاحتراف فى تسعينيات القرن الماضي، واتخذت الدول الأوروبية فى تطبيق ذلك بشكل موسع ومن بعدها العديد من دول الخليج حيث تحولت صناعة الرياضة خلال ٣٠ عاماً الماضية من نشاط بدني اجتماعي إلى نشاط اقتصادي واستثماري.

وفى مصر لا تزال معظم الأندية الرياضية مؤسسات مملوكة للدولة، وإن كانت قد بدأت مصر خطوات جادة من أجل اللحاق بتلك الصناعة و جنى مكاسبها حيث قامت شركة (فيوتشر للاستثمار والتسويق الرياضي) بالاستحواذ على نادي كوكاكولا الصاعد حديثًا للدوري الممتاز في قسمه الأول، ليصبح اسمه (فيوتشر إف سي) بدلا من كوكاكولا. ويعتبر النادي استثماري تابع لشركة خاصة للكرة. كما تساهم الرياضة بنسبة حوالي ١.٨ % من الدخل القومي في مصر بما يساوي ٤٩ مليار جنيه طبقا لما ذكره الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر. بجانب ان نسبة الطلب على عضويات الأندية في ١٠ أندية في مصر تُقدر بنسبة ٧ ملايين جنيه فقط، وتمتلك مصر نسبة ٢٥٪ من السوق الرياضي العربي. وعلى الجانب الآخر فإن مصاريف انتخابات مجالس إدارات الأندية الرياضية تتعدى المليار وربع مليون جنيه.

**Abstract:**

Investment in the field of sports is one of the most important investments, as it plays a major role in the economic development of the country and the achievement of successive successes, and Egypt's entry into this field will attract multiple and significant foreign capital. Sports investment also plays an important role in the economies of countries due to its importance in attracting domestic and foreign investments, and its role in hosting major sporting events for countries The idea of establishing sports companies began since the process of applying professionalism in the nineties of the last century, and European countries have taken to apply it extensively and then many Gulf countries, where the sports industry turned during the past 30 years from a physical and social activity to an economic and investment activity, after which many Gulf countries. In Egypt, most sports clubs are still state-owned enterprises, although Egypt has begun serious steps to catch up with the industry and reap its gains, as (Future Investment and Sports Marketing company) acquired the newly promoted Coca-Cola Club for the Premier League in its first division, to become (Future FC) instead of Coca-Cola. The club is considered as an investment affiliated to a private football company. Sports also contribute about 1.8% of Egypt's national income, equivalent to EGP 49 billion pounds, according to Egypt's Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). In addition, the demand for club memberships in 10 clubs in Egypt is estimated at only 7 million pounds, and Egypt owns 25% of the Arab sports market. On the other hand, the elections expenses for the boards of directors of sports clubs exceed one billion and a quarter million pounds.

**مقدمة** :

تعد الاستثمارات في المجال الرياضي بصفة عامة، وفي المنشآت الرياضية بصفة خاصة، من ضمن أكثر الاستثمارات ربحية في الدول في حال تم استيعاب المعنى الحقيقي للاستثمار، لأنها تعد أرضا خصبة لمختلف مجالات الاستثمار ولها أهمية مزدوجة من حيث زيادة العوائد، والرقي بخدمات الأندية الرياضية. وأصبحت الرياضة الآن مصدر إيرادات كبيرا في العالم، وصناعة اقتصادية مهمة، خاصة في مجال كرة القدم، فقد حدثت فيها تغيرات احترافية عالمية متنوعة، وتوسعت بشكل كبير خلال الفترة الماضية.

ويلعب الاستثمار دورًا مهمًا وحيويًا في تطور الأندية الرياضية والمجتمعات، بل الدول، وهو واحد من أهم العمليات الاقتصادية ذات الفوائد الكبيرة والمتعددة، وذات المردود الإيجابي نحو بناء استراتيجية اقتصادية مستقبلية.

إن الاستثمار في المجال الرياضي بصوره المتنوعة يعد أحد أوجه الاستثمار المجدية اقتصاديا، إلا أنه يتطلب تحسين بيئة الاستثمار المحيطة به كونه يتميز بطبيعة مختلفة عن الاستثمار في القطاع الزراعي و الصناعي و التجاري.

**وسوف نتناول الموضوع في مبحثين.**

**المبحث الأول: الاستثمار الرياضي و أثره علي الدخل القومى.**

**المبحث الثاني: تجربة شركات المساهمة الرياضية في مجال الاستثمار الرياضي في مصر.**

## المبحث الأول

## الاستثمار الرياضي و أثره علي الدخل القومي

الاستثمار الرياضي هو عبارة انفتاح اقتصادي للاحتراف في كرة القدم عن طريق سماح مصر للعديد من رجال الأعمال والمستثمرين بشراء الأندية لتحقيق نجاحات اقتصادية، وقد بدأ الاستثمار الرياضي في مصر مع نادي الأسيوطي سبورتس والذي يلعب في الدوري المحلي الممتاز عندما قام بعض المستثمرين العرب بشرائه ، ويعتبر الاستثمار في مجال الرياضة من أهم الاستثمارات حيث دوره كبير في التنمية الاقتصادية للبلد وتحقيق نجاحات متتالية، ودخول مصر في هذا المجال سيجذب إليها رؤوس أموال خارجية متعددة وذات شأن .

كما يلعب الاستثمار الرياضي دوراً مهماً في اقتصاديات الدول نظرًا لأهميته في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ودوره فى استضافة الأحداث الرياضية الكبرى للدول التى تعد حجر الأساس في بناء مركزها وتعزيز صورتها الإيجابية عالمياً، فضلاً عن دورها الكبير في تنمية الاقتصاد الوطني. وقد بدأت فكرة إنشاء الشركات الرياضية منذ عملية تطبيق الاحتراف فى تسعينيات القرن الماضي، واتخذت الدول الأوروبية فى تطبيق ذلك بشكل موسع ومن بعدها العديد من دول الخليج. حيث تحولت صناعة الرياضة خلال ٣٠ عاماً الماضية من نشاط بدني اجتماعي إلى نشاط اقتصادي واستثماري .

ولم تعد تقتصر صناعة الرياضة على مجرد منافسات وبطولات، ولكنها أصبحت صناعة ضخمة يعتمد عليها العديد من الدول من أجل نموها الاقتصادي. ففى أوروبا تتداول أسهم الأندية الرياضية فى أسواق المال العالمية، وتتناقل ملكيتها بين مستثمرين عالميين بشكل مستمر وتحقق عوائد طائلة تضاهى إيرادات الشركات الصناعية.

**وفى مصر** لا تزال معظم الأندية الرياضية مؤسسات مملوكة للدولة، وإن كانت قد بدأت مصر خطوات جادة من أجل اللحاق بتلك الصناعة وجني مكاسبها، حيث أعلن مؤخراً عن استحواذ شركة (فيوتشر للاستثمار والتسويق الرياضي) على نادي

كوكاكولا الصاعد حديثًا للدوري الممتاز في قسمه الأول، ليصبح اسمه (فيوتشر إف سي) بدلا من كوكاكولا. ويعتبر النادي استثماري تابع لشركة خاصة لكرة القدم ويتكون مجلس إدارته من بعض رجال الأعمال.

**ومن هذا المنطلق**، نقوم بإلقاء الضوء على نشأة الشركات الرياضية فى مصر ومقومات نجاحها، والتجارب الناجحة فى هذا المجال.

حيث شهدت الرياضة المصرية تحركا جديدا، بعد إعلان النادي الأهلي عن إنشاء شركة كرة قدم، ليكون أول ناد حكومي مصري يسعى لتلك الخطوة، التي ربما تغير شكل اللعبة الأكثر شعبية في مصر.

إن تجربة شركة الأهلي لكرة القدم و سوف تحرك سوق الاستثمار الرياضي بمصر، "هو أول ناد حكومي يسعى لتأسيس شركة كرة القدم، كما يحدث في الخارج، لذا في حالة نجاح التجربة، في الأغلب ستتحرك أندية أخرى، وأكبر دليل على التأثير المتوقع خلال الايام القليلة الماضية عن إنشاء شركة لكرة القدم كما أعلن نادي الزمالك أيضا ذلك الأمر.

**موقف قانون الرياضة المصري الجديد من الاستثمار في مجال الرياضة:ـ**

يشير قانون الرياضة المصري الجديد، في بابه المتعلق بالاستثمار الرياضي، إلى وجود فرصة للأندية لإنشاء شركات مساهمة وحدد الكيفية في إنشائها ومن يملك الأسهم فيها، كما يؤكد القانون على نقطة مهمة وهي أن هذه الشركات لا تسري عليها الإعفاءات والامتيازات التي تحصل عليها المؤسسات الرياضية الأخرى.

أن شركة الأهلي لكرة القدم، ستسهم في زيادة الضرائب على النادي، وهذا يصب في مصلحة الدولة، " لذا فأنه في حالة انطلاق الشركة، وإدارتها بشكل صحيح، ستعم الفائدة على النادي الأهلي وأعضائه وعلى الدولة، نظرا لزيادة قيمة الضرائب، وزيادة عدد المشروعات المقرر إنشائها من قُبل القلعة الحمراء.

تساهم الرياضة بشكل كبير في تنمية الاقتصاد القومي حيث يلعب دورا هاما في توفير فرص عمل جديدة للعديد من الشباب، وتمتلك الرياضة أيدي عاملة في اتجاهات متعددة منها مدربون ولاعبون وأجهزة إدارية وطبية.

كما تساهم الرياضة بنسبة حوالي ١.٨ % من الدخل القومي في مصر بما يساوي ٤٩ مليار جنيه طبقا لما ذكره الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر. بجانب ان نسبة الطلب على عضويات الأندية في ١٠ أندية في مصر تُقدر بنسبة ٧ ملايين جنيه فقط، وتمتلك مصر نسبة ٢٥٪ من السوق الرياضي العربي.

وعلى الجانب الآخر فإن مصاريف انتخابات مجالس إدارات الأندية الرياضية تتعدى المليار وربع مليون جنيه.

وتعتبر فكرة الاستثمار في كرة القدم ليست بالفكرة الجديدة على كرة القدم المصرية؛ حيث سبق وأن وجدنا أندية شركات داخلية مثل مصر المقاصة ووادي دجلة وسيراميكا كيلوباترا وكذلك الاستثمار من الخارج مثل تجربة بيراميدز الذي يمتلكه مستثمرون عرب بإدارة مصرية.

و تعتبر فكرة الاستثمار الرياضي بالطبع مفيدة و ذات تأثير إيجابي علي الاقتصاد القومي وذلك إذا تم وفق قواعد وأنظمة و لوائح عالمية يجب اتباعها.

**و من أهم تلك القواعد:-** تواجد هيئة ترخيص الأندية المحترفة لإنشاء شراكات عالمية وخلق سوق رياضي محترف من أجل تحفيز المستثمرين، لذلك فإن تأثير الاستثمار يؤدي إلي تحويل النادي من نادي هاوي إلى نادي محترف وضرورة أن تتواجد إدارات داخل الاتحادات الرياضية تمنح تراخيص احترافية للأندية.

**دور الاستثمار الرياضي في مجال البورصة:-**

نصت المادة ٧١ من قانون الرياضة المصري الجديد علي أن : «يجب أن تتخذ الشركات التى تنشأ لمزاولة أعمال الخدمات الرياضية بكافة أنواعها شكل الشركات

المساهمة. ويجوز لهذه الشركات طرح أسهمها فى اكتتاب عام وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال، كما يجوز قيد أسهمها ببورصة الأوراق المالية.

وللوزير المختص إضافة مجالات أخرى تتصل بأعمال الخدمات الرياضية، وللهيئات الرياضية الخاضعة لأحكام هذا القانون وبموافقة الجهة الإدارية المركزية إنشاء شركات مساهمة تسهم فيها الهيئة وأعضاؤها والمستثمرون، وتطرح أسهم هذه الشركات للجمهور وفقاً للقانون، كما يجوز قيدها بالبورصة المصرية، شريطة ألا يؤثر ذلك على نشاطها فى الخدمات الرياضية".

**تبين لنا** : أن نحو ١٢٠٠ ناد مسجل و كذلك نحو ٨٠٪ من النوادي العامة، ويتحقق حالياً فى مصر نموذج وحيد هو الأقرب إلى أن يكون بداية الطريق نحو التحول إلى نشاط رياضى استثماري يحقق عوائد مالية وفنية هو شركة المقاصة سبورت التابعة لشركة مصر للمقاصة والإيداع والمركزى والتى تمتلك نادى المقاصة الذى يلعب فى الدورى العام، التى تخطط منذ سنوات على أن يتم إدراج الشركة فى البورصة المصرية ويبلغ رأسمال الشركة ٥٤ مليون جنيه.

**حجم استثمارات الرياضة المصرية في الوطن العربي:ـ-**

تمثل الرياضة المصرية نحو ٢٥٪ من حجم الاستثمار الرياضي في الوطن العربي.

و تحتل مكانة متميزة على المستويين العالمى والإقليمى. كما تساهم بنسبة ٢.٧٪ من إجمالي الاستثمارات في القطاعات المختلفة داخل مصر، ونسبة تقدر بـ٨٪ من الاستثمار في القطاع السياحى والمرتبط عائده بقطاع الرياضة وفقا للتقرير الصادر من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

## المبحث الثاني

## تجربة شركات المساهمة المصرية الرياضية

## في مجال الاستثمار الرياضي في مصر

وقد شهد قطاع الاستثمار الرياضي في مصر تغيرات كبيرة على مدار السنوات الماضية ساعد فى تعزيز دوره .

حيث اتخذت مصر بعض الخطوات من أجل تطوير صناعة الرياضة، ومنها إنشاء شركة استادات الوطنية، وذلك لإدارة العديد من المشروعات والهيئات والملاعب، بجانب تنظيم أهم وأكبر الأحداث الرياضية. وتسعى الشركة إلى تطوير استادات مصر وهيئاتها الرياضية، لتكون مؤسسات رياضية اجتماعية ترفيهية اقتصادية شاملة، من خلال أحدث المعايير والتكنولوجيا العالمية، وتحويل المنشآت الرياضية إلى المستوى العالمي، وتجهيزها لاستضافة أهم الأحداث والبطولات.

ويعد " **الاستثمار الرياضي**" من الأبواب المستحدثة فى قانون الرياضة الجديد ، ومن الخطوات المهمة التي اتخذتها الدولة في هذا المجال بما يخص ضوابط وآليات إنشاء شركات خاصة بالأندية، والذي جاء مواكباً للتغيرات العالمية في مجال الرياضة وعدم حصرها في إطار الأنشطة والممارسة فقط، بل بالنظر إليها كصناعة ونشاط استثماري جديد.

حيث فتح مجال الاستثمار في مجال الرياضة وحقق الكثير من الجوانب اللامركزية التي ساهمت في سهولة ودعم اتخاذ القرار. فقد تم تعديل قانون الرياضة فى عام ٢٠١٧، وجاء نص المادة ٧١ منه كما يلى: « يجب أن تتخذ الشركات التى تنشأ لمزاولة أعمال الخدمات الرياضية بكافة أنواعها شكل الشركات المساهمة. ويجوز لهذه الشركات طرح أسهمها فى اكتتاب عام وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال، كما يجوز قيد أسهمها ببورصة الأوراق المالية".

**ومن هنا يمكن استخلاص** شروط إنشاء الشركات التى تنشأ لمزاولة أعمال الخدمات الرياضية بكافة أنواعها وأهمها، أن تأخذ شكل الشركات المساهمة . كما يجوز لهذه الشركات طرح أسهمها فى اكتتاب عام وفقا لأحكام قانون سوق رأس المال. ويجوز قيد أسهمها ببورصة الأوراق المالية .وللوزير المختص إصدار قرار مسبب بإلغاء الترخيص الصادر للشركة أو إيقافه كليا أو جزئيا لمدة أو لمدد لا تتجاوز ثلاث سنوات فى حال ارتكاب الشركة أية مخالفة لأحكام هذا القانون. كما لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس إدارة أية هيئة رياضية وعضوية مجلس إدارة الشركة المنشأة وفقا لأحكام هذا القانون أو العمل لديها بمقابل، ولا يجوز لأعضاء مجلس إدارة الهيئة العمل بالشركة قبل انقضاء سنتين على الأقل على انتهاء عضويتهم بمجلس إدارة الهيئة..

**تجارب مصرية سابقة فى مجال الشركات الرياضية:-**

هناك عدة تجارب مصرية فى مجال إنشاء شركات المساهمة الرياضية، كان أهمها شركة «**ثمار**» المالية التى أسست شركة تابعة لها «**ثمار للاستثمار الرياضى**» برأس مال ٥ ملايين جنيه، بهدف تحويل الأندية إلى شركات مساهمة، من خلال تحويل أعضاء جمعياتها العمومية إلى مساهمين بأسهم فى رأس مال النادى.

ولكن لم يستكمل المشروع بسبب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨. كما تأتى شركة " **المقاصة سبورت**"، ويبلغ رأسمالها ٥٤ مليون جنيه، كما توجد شركة وادي دجلة القابضة أول شركة متخصصة في الإدارة الرياضية في مصر، إضافة إلي أنها تعمل في الاستثمار الرياضي منذ عام ٢٠٠٢، إلا أن مجالات الاستثمار الرياضي تتنوع بين الإنشاءات والتسويق والتعليم والعلاج والإعلام الرياضي والسياحة الرياضية.

إضافة إلي ٤ أكاديميات لكرة القدم تابعة للنادي في مصر وبلجيكا وغانا، وتايلاند، بخلاف رياضات أخري كالسباحة والفروسية والاسكواش. كذلك توجد الشركات المساهمة التى تمتلك بالفعل أندية مثل: مصر للمقاصة والجونة.

تأسيس شركة كرة قدم خاصة بكل ناد دون توضيح تفاصيل بشأن ذلك و مؤخرا أعلن قطبا الكرة المصرية الأهلي و الزمالك عن تأسيس شركة لهذا الغرض .

**عوامل نجاح الشركات الرياضية فى مصر :**

**حققت معظم شركات المساهمة الرياضية فى مصر أداء اقتصادى جيد، حيث يتوفر لدى تلك الشركات البيئة الملائمة لخلق الأرباح، وتتمثل فيما يلى:**

- **عوائد وأرباح مالية جيدة** :تحقق تلك الشركات عوائد كبيرة من الرياضة من خلال عقود الرعاية والإعلانات ومبيعات اللاعبين. كما تستطيع التسويق وتحقيق الأرباح من مصادر متنوعة منها استغلال مواقعها الرسمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن طريق نشر إعلانات مصورة لمنتجات الشركات الراعية لها للتسويق لهذه المنتجات سواء بطريق مباشر عن تصوير إعلان للترويج لأحد منتجات الشركات الراعية، أو استغلال منتجات هذه الشركات خلال ظهور فريقها في أي حدث سواء داخل الملعب أو خارجه، وهو ما يعود بالنفع على خزائن تلك الأندية؛ لأن ذلك يدفع الشركات علي التسابق للتعاقد معها ورفع قيمة العروض المقدمة لرعاية تلك الأندية ، ويرفع من قيمتها السوقية في سوق التجارة الرياضية.

- كما أن قيام الشركات المساهمة بطرح جزء من أسهمها فى البورصة المصرية قد يكون أحد الحلول الجذرية للمشكلات التى تواجه بعضها مثل ضعف الموارد. كما تؤدى تلك الخطوة إلى تحويل شركات كرة القدم إلى شركات ربحية، بدلاً من اعتمادها على الدعم المالي الحكومي بنسبة ١٠٠٪، ويستمر الدعم الحكومى لأندية الشركات الخاصة وإن كان فى شكل مختلف مثل منحها منشآت وأراضي لبناء أندية جديدة بأسعار أقل، أو حصولها على بعض الامتيازات الضريبية.

- كما تعمل الشركات الرياضية على تحسين عمل وكفاءة النادي، من خلال تحسين جودة الأداء وتطوير العمل الإداري بجلب الكوادر البشرية المتخصصة كل في مجاله، كذلك ستكون الأجهزة الفنية والإدارية تحت عدة معايير إدارية وفنية بحتة. كما أن

ارتباط أندية حكومية بكيانات اقتصادية خاضعة لأنظمة الشركات يعزز من حوكمة الإيرادات والمصروفات، ويقلص من تذبذب التوجهات الاستراتيجية مع كل تعاقب بين رؤساء الأندية وسينقل المنافسة من الملاعب إلى ساحات الاستثمار بين الأندية.

**حجم الطلب الرياضى المتزايد :**

السوق المصرية تمثل مجالا واعداً للاستثمار الرياضى، بسبب التزايد المستمر فى الطلب علي الرياضة بأنشطتها المختلفة، ويؤكد ذلك بعض المؤشرات المتمثلة فى الإقبال علي الاشتراكات في الأندية الكبيرة، وتزايد إنفاق الأسرة المصرية علي إلحاق أبنائها في أكاديميات كرة القدم، وكثرة الصحف الرياضية المتخصصة في مصر، حيث وصل عددها إلي ٣٨ صحيفة رياضية . وكل تلك العوامل تخلق مزيدا من الأرباح المتوقعة للشركات الرياضية.

**التحفظات التى تثار بشأن سيطرة واستحواذ الشركات الخاصة على الأندية المصرية، ومن أهم أسباب تلك المخاوف ما يلى:-**

١- **يجب أن تكون** شركات المساهمة المرتقبة للأندية، تحت سيطرة ومراقبة الجهات المعنية، حتى تؤدي عملها بالشكل المطلوب، وصولاً لتحقيق النتائج المرجوة، وأهمها وزارة الشباب والرياضة، والجهاز المركزى للمحاسبات لضمان توافق توجهات الشركات الرياضية مع مستهدفات الدولة فى مجال النشاط الرياضى.

٢- صياغة نصوص الاستثمار المتعلقة بتأسيس الشركات الخاصة لكرة القدم أو الرياضة فى الأندية وفقا للقواعد الخاصة بالرياضة، وليس وفقا للقواعد العامة للاستثمار فى الدولة فقط ؛ نظرا لأن تلك القواعد العامة للاستثمار لا توافق المعايير وفلسفة إدارة الحركة الرياضية. خاصة فى ظل عدم وجود خريطة استثمارية توضح نوع وموقع الأندية الرياضية المناسبة للاستثمار وتحويلها إلى شركات مساهمة. كما لم يتضمن القانون آلية لتمويل الرياضة لتقليل الإنفاق الحكومي على الأندية الرياضية بغير الشركات الخاصة المساهمة.

٣- حسم بعض النقاط الهامة فى قانون الرياضة الجديد منعا لما قد ينتج عنها من جدال، فعلى سبيل المثال، معيار المحاسبة فى تقييم الأندية وأصولها ولاعبيها غير واضح فى القانون.

كما أن قانون الرياضة الحالى لا يسمح لغير المصريين بأن يكونوا أعضاء مجلس إدارة أو يتملكوا أندية. ومازال غير واضح أيضا كيفية اعتماد النادى أم الشركة بداخل الجمعية العمومية للاتحاد المصرى لكرة القدم .فعلى سبيل المثال ووفقًا للقانون فإن شركات كرة القدم ستمتلك القطاع، وستكون مملوكة بنسبة ٥١٪ للنادى، ٤٩٪ للمساهمين الراغبين فى الدخول بهيكل ملكية الشركة الجديدة، وهو ما سيجعلنا نواجه أزمة تتعلق بحقوق الأصول الخاصة فى الشركة الجديدة .فنسبة الـ ٥١٪ الخاصة بالنادى ستضم ملعب كرة القدم، واسم الشهرة والعلامة التجارية وكافة الأمور المرتبطة بفريق الكرة، ومن ثم فإن تلك الأصول ستكون ملكًا للشركة الجديدة، وقد تتعارض حقوقها مع حقوق أعضاء النادى.

٤- انخفاض عدد الأندية الشعبية وانخفاض إمكاناتها المادية لصالح أندية الشركات، وهو ما يؤدى إلى تراجع الوجود الجماهيرى فى المدرجات، وتراجع نسب المشاهدة أيضا.

٥- ارتفاع أسعار اللاعبين وفقدان الانتماء للنادى يعد أحد أهم النقاط محل الجدل بشأن الشركات الرياضية، خاصة مع تنامى ظاهرة بيع اللاعبين، فالبعض ترك النادى الذى تربى بين جدرانه من أجل العرض المادى الأكبر. ولا يوجد فى قانون الرياضة ما يحدد سقفا ماديا لشراء اللاعبين. وإن كان البعض أشار إلى ضرورة السير على منهج الاتحاد الأوروبي لكرة القدم فى هذا لشأن، حيث وضع قانون "اللعب المالى النظيف"، لمواجهة ظاهرة الصفقات الجنونية، بعد أن تم شراء بعض اللاعبين من أندية أوروبية بأسعار تتخطى ميزانية بعض الأندية، أبرزها صفقة انتقال البرازيلي " نيمار" من برشلونة الإسباني إلى باريس سان جيرمان الفرنسي، قبل ثلاثة أعوام، مقابل ٢٢٢ مليون يورو، ليصبح بذلك اللاعب الأغلى فى تاريخ الساحرة المستديرة .

**تجارب أوروبية ناجحة في مجال الاستثمار الرياضي:-**

شهدت الفترة الأخيرة، انجذاب رجال الأعمال، إلى شراء الأندية الكروية في أوروبا، حيث شهدت الفترة الأخيرة، انجذاب رجال الأعمال، إلى شراء الأندية الكروية في أوروبا، حيث تظهر أهمية مفهوم الاستثمار الرياضي، الذي يجلب معه الكثير من العوائد المالية، نتيجة الاستثمار الناجح لمفهوم الرياضة ممارسة وتطبيقاً، مع الأخذ في الحسبان، أن الأندية في أوروبا مملوكة لأفراد وشركات لتصبح كرة القدم صناعة اقتصادية كبيرة، وليست مجرد لعبة رياضية يتعلق بها الملايين. ومثال على ذلك نادى ( **مانشستر يونايتد** )، كذلك نادى بايرن ميونيخ الألماني وهو شركة مساهمة مغلقة ملك لثلاث شركات تجارية بنسبة ٩٪، لكن النسبة الباقية يسيطر عليها النادي من خلال أعضائه. وفي ألمانيا أيضا لا يجوز امتلاك أي مستثمر أجنبي لحصة في أندية الدولة تزيد علي ٤٩٪ يعد البايرن النادي الأول على صعيد الإيرادات في ألمانيا والرابع على المستوى العالمي وفقاً لتقرير ديلويت لأغنى أندية العالم. كذلك نادى **(دي ليون)** الذي يعتبر أقوى الأندية الفرنسية رياضيا وماديا. حيث أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا يسمح بموجبه لأندية كرة القدم الفرنسية بإنشاء الشركات المساهمة الرياضية وتداول وإصدار الأسهم.

**وتأسيسا على ما سبق** يمكن القول بأن السوق الرياضية المصرية تمثل مجالا واعداً فى مجال الاستثمار الرياضى ويحقق أهدافاً اقتصادية عديدة خاصة فى ظل حجم الطلب المتزايد علي الرياضة، ولكن مازال فكرة تفعيل الاستثمار الرياضي يحتاج على وضع خريطة لتنفيذه ومعايير قانونية محددة بما يعزز موارد الدولة من الإيرادات الرياضية.

ومازال قانون الرياضة المصري الجديد بحاجة إلى توضيح بنود عديدة تتعلق بإنشاء الشركات وحقوق الأندية ومجالس الإدارات. وفى الواقع العملى، فهناك معايير مهمة لتحديد ربحية تلك الشركات الرياضية مثل شعبية النوادى الرياضية، والإمكانية المستقبلية للفريق، وحقوق البث التلفزيوني وعقود الرعاية، والحضور الجماهيري. وكلها

أمور تحتاج إلى تخطيط جيد ومعايير محاسبية لتلك الشركات ضمن سلاسة و مرونة النشاط الرياضى والحفاظ على رونقه وضمان المساهمة الفعالة لتلك الشركات الرياضية فى الاقتصاد القومي.